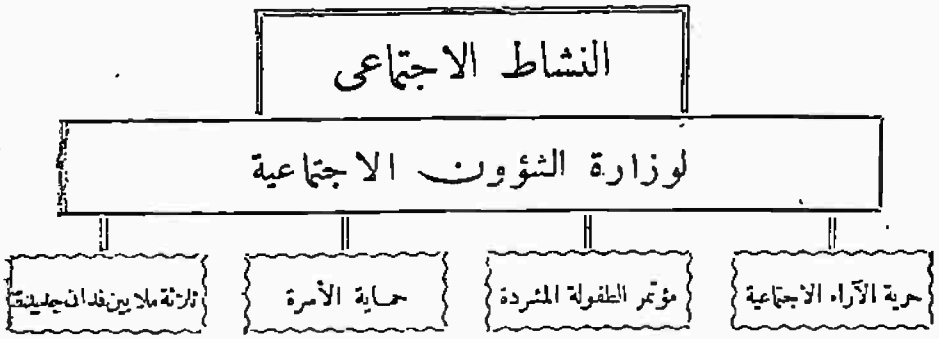

(١)

خطب معالى وزير الشؤون الاجتماعية فى دار المؤتمر الأخلاقى ، فوردت فى خطابه هذه الفقرات :

" ولما كانت وزارة الشؤون الاجتماعية هى فى الواقع الوزارة التى تتصل بأفراد الأمة وطبقاتها اتصالا مباشرا ، وهى التى تبحث شؤونهم . وهى لا يمكن أن تقوم بمهمتها خير قيام مالم تتبادل الرأى مع أفراد الأمة وذوى المكانة فيها ، وأن تكون لهم الحرية التامة فى نقد الوزارة ومشاريعها . لذلك اقترحت على زملائى الوزراء هذا الأمر فوافقونى عليه . وللكتاب ولذوى الرأى مطلق الحرية فى إبداء آرائهم حرة طليقة " .

هذه الفقرات يجب أن تسجل ، فهى تدل على أشياء كثيرة :

تدل على الرغبة الحقيقية فى القيام بالواجب ، لا مجرد الضجة والإعلان عن مشروعات وإجراءات . وفى سبيل هذه الرغبة يباح النقد وتطلق حريته ، ولا تقوم الرقابة بمهمة حماية الوزير ومشروعاته مهما كان فيها من أخطاء ، فهو يرغب فى أن يعرف أخطاءه ، وأن يصلحها ، وأن يقبل كل ما يقال عنها .

وتدل على الرغبة فى الاتصال بالشعب ، ومعرفة رأيه فيما يصنع له المشرفون على شؤونه وتلبى رغباته ومحاولة تحقيقها . والواقع ان تعرف رغبات الشعب الحقيقية لا يمكن أن يتم مالم تطلق له الحرية فى أن يدلى بآرائه حرة طليقة ، كما يقول معالى الوزير . والإصلاح الاجتماعى لن يفيد ما لم يكن مبنيا على هذه الرغبات ، وناشئا عنها ، وموافقا لها .

وتدل على أن لدى وزارة الشؤون الاجتماعية ما تعمله لهذا الشعب ، وأن فى جعبتها ما تلبى به رغبته فى الإصلاح الاجتماعى . فلو لم يكن لديها ما تعمله وما تعرضه ما اطمأنت إلى إطلاق حرية النقد ، ولما طالبت المفكرين أن يبدوا آراءهم حرة طليقة . وهذا ما نستبشر به خيرا ويستبشر به كل محب للاصلاح .

يجب أن نسجل هذه الفقرات إذن لما تدل عليه من هذه المعانى ؛ والواقع أن الشؤون الاجتماعية التى أصبحت الشاغل الأكبر للمفكرين ورجال السياسة فى العالم لا تزال منزوية عندنا

ولم تشغل بعد ما ينبغى أن تشغله من الاهتمام . فلعل إطلاق حرية الحديث فيها والكتابة يجعلها تشغل مكانها من نفوسنا ومن تفكيرنا ؛ فنحن على أبواب عالم جديد ، تمهد له الأمم التى سبقتنا فى مضمار الإصلاح الاجتماعى بمشروعات ضخمة شاملة كمشروع بفردج ، ومشروع روزفلت للضمان الاجتماعى ؛ ونحن فى حاجة أشد من حاجة الأمم جميعا ، لأن نعمل شيئا نمهد به لهذا العالم الجديد . والحرية فى تقديم المشروعات وفى نقدها هى التى تضمن لنا أن ننهض بهذا الواجب ، وأن يتم تنفيذه فى جو طليق ، وفى مجال منير ، لا تقيده القيود ، ولا يدب ويخطو فى الظلام !

(٢)

ولقد بدأ معاليه عهد اطلاق الحرية للنقد بمؤتمر عام لعلاج مشكلة الطفولة المشردة . وتحدث معاليه فى هذا المؤتمر فقال : " إننا ننفق ٥٩ ألف جنيه على حوالى ألف طفل تضمهم الملاجئ الحكومية ، أى أن الطفل الواحد يكلف نحو خمسة جنيهات فى الشهر ، وهو مرتب يعطى لرب عائلة لا لطفل " .

ثم قال : " إنه كان يرى شخصيا تنفيذ أحد حلين ، فإما أن يعاد الطفل الى والديه أو أولياء أموره ويعطوا جنيهين أو جنيها ونصف الجنية ليعملوا على تنشئته تنشئة صالحة ، وإما أن تنقل الملاجئ إلى المدن الصناعية كالمحلة الكبرى أو كفر الدوار ، وبذلك يمكن اعداد اللاجئين للصناعات العامرة فى هذه المدن وتشغيلهم فيها بعد ذلك " .

وأضاف معاليه إلى ذلك أنه لاحظ أن أغلب أطفال الملاجئ يتعلمون صناعات لا يلتحقون بها إذا خرجوا من ملاجئهم . فقد زار ملجأين بلغت نسبة من تخرجوا منهما ولم يشتغلوا فى الصناعات التى كانوا يزاولونها الى مجموع المتخرجين ٩٩ فى المائة ! .

ولاحظ نفس هذه الظاهرة فى السجون وضرب مثلا باصلاحية الرجال حيث وجد فيها فقيها ظل فى الاصلاحية ثمانية عشر عاما ولم يتعلم فيها إلا صناعة الكيزان وهى صناعة لا تهيئه للحياة والكسب بعد ثمانى عشرة سنة .

وهذه الحالات التى ذكرها معاليه خاصة بالملاجئ والاصلاحيات ، وإصلاح الملاجئ والاصلاحيات مسألة هامة ولا ريب . ولكن المشكلة الكبرى هى مشكلة الطفولة المشردة وأسباب تشردها ، ومشكلة الإجرام وأسباب تفشيه . وهاتان المشكلتان الأصيلتان فى حاجة إلى الحل الحاسم السريع .

وقد عبر معاليه عن هذه الحقيقة تعبيرا صريحا ، حين تحدث عن المشردين فى الشارع واللاجئين منهم إلى الملاجئ قال :

" وليس فى استطاعة الملاجئ أن تتسع لهذه الأعداد الهائلة ، وكل ما تتسع له الملاجئ هو ستة آلاف طفل لمدة عشر سنوات ، وخير عندى مع هذه الحال أن يترك هذا العدد مع أقرانه تفعل بهم الأقدار ما تفعل بهم ، لأنهم فى الواقع ليسوا إلا عددا ضئيلا بالنسبة للآلاف المؤلفة الذين يتيهون فى هذا المجتمع ، ولا فائدة ترجى ما لم يكن العلاج شاملا " .

وحين تحدث عن السجون والمجرمين ذكر أرقاما مخيفة فقال : " إن هذا المجتمع يدخل فى سجونه كل عام ٢٠٠ ألف مجرم وعلى هـذا القياس يكون مجموع من يدخلون السجون فى مدى عشر سنوات مليونين من ستة عشر مليونا مجموع سكان البلاد ، و إذا تخيلنا هـذا العدد الضخم فلا نجده شاملا لجميع المجرمين ، و إنما هو خاص بالذين وضعت العدالة يدها عليهم وثبتت جرائمهم أما الذين يرتكبون جرائم و يفلتون من يد العدالة فهم بلا شك يكونون نسبة هائلة ليس من السهل حصرها على وجه الضبط ، و إذا بقينا على هذا الحال فإننا نترقب مصيرا مزعجا لهذا المجتمع ، ما لم نبادر حكومة وشعبا مخلصين متكاتفين إلى تعرف مواطن الداء واستئصال العلة من أساسها " .

ومعاليه بهذا يرسل صوت النذير ، ويدعمه بالأرقام والإحصاءات ، فيجب أن نفتح أعيننا على الهاوية التى يتردى فيها الملايين من الشعب ، فيؤثر تردیهم فى المجتمع كله ، فلقد انقضى الزمن الذى كان الفرد ينظر إلى نفسه ومصالحه ككائن مستقل ، ولا يشغل باله ما يحل بالآخرين ، المجتمع اليوم كتلة واحدة متماسكة ، وهذه الأجزاء الفاسدة فيـه تؤثر فى حركته ونظامه تأثيرا مباشرا ، ينشأ عنه العجز والاختلال .

وسيمضى هذا المؤتمر فى عمله ، ولكنه فى حاجة إلى أن يعاونه بالرأى كل رأى ، والحرية مطلقة والنقد مقبول ، والواجب واجب الجميع ، والمستقبل مستقبل الجميع .

(٣)

وكل باحث عن التشرد وعن الجريمة ، لا بد أن يلقى باله إلى الأسرة ونظامها . فبناء الأسرة عامل من أهم العوامل فى صـلاح المجتمع أو فساده . والأسرة هى المجتمع الصغير ، وهى محور المجتمع الكبير .

وهذه الأسرة مهددة فى مصر تهديدا خطيرا كما تنطق بذلك الاحصاءات التى ذكرها معالى الوزير ، فقد عقد فى سـنة ١٩٤٢ فى مدينة القاهرة ١٨,٠٠٠ زواج ، و بلغت حوادث الطلاق فى نفس العـام ٩,٠٠٠ طلاق أى بمعدل ٥٠ ٪ و بلغت عقود الزواج فى المملكة المصرية فى سنة واحدة ٢٢٦,٥٧٦ مقابل ٦٨٠,٥٥ طلاقا أى بنسبة ٣٣ ٪ تقريبا .

وقد أشار الوزير إلى عامل من العوامل التى تهدم الأسرة فى مصر بهـذه النسبة المخيفة وهو سهولة الطلاق ، ولذلك نشطت وزارة الشؤون الاجتماعية فى بحث مشروع قانون سابق لتقييد حرية الطلاق مع مراعاة القواعد الإسلامية .

ومثل هذا القانون قد يكون علاجا لكثير من هذه الحالات ، ولكن المشكلة فى صميمها أعم من سهولة الطلاق أو صعوبته . فسهولة الطلاق كانت قائمة فى كل وقت ، ولكن كانت هناك قيود أدبية وخلقية واجتماعية تحول دون تفشى هذا الوباء .

فإذا شئنا أن نبحث عن العلة الحقيقية ، فلنبحث عنها فى البواعث الجديدة للاقدام على الطلاق — وهذه البواعث فى اعتقادنا — هى العوامل الآتية :

أولا — حالة الانحلال الخلقى التى يعانيها المجتمع فى هذه السنوات ، ولما كانت حالة الانحلال هذه أشد فى المدن منها فى القرى ، فقد كانت نسبة حالات الطلاق فى القاهرة خمسين فى المائة بينما هى فى المجموع نحو ٣٣ فى المائة ، فيجب أن يتجه الجهد إلى التقويم الخلقى العام بكل وسائل التقويم ولعل نشر الروح الدينية فى دور التعليم يكون من أقوى العوامل فى هذا المجال ، وإذا حسب بعض العابثين فينا والهازلين ممن يلمكون صحفا وأقلاما حذامة ، أن حكاية الدين هذه رجعية وجمود ، فليسمعوا مستر تشرشل وهو يقول فى خطابه الأخير " الدين هو الصخرة فى حياة الشعب البريطانى وطباعه التى يرتكز عليها ، فيجب أن يبقى هذا العنصر الأساسى فى برامج مدارسنا " .

ثانيا — وجود صحف مستهترة ، وأغان قذرة وروايات وأفلام حقيرة ، وكل هذا يساعد على الانحلال الخلقى وعلى التحلل من جميع القيود الأدبية من ناحية أخرى ، كما أن حالات الطلاق تصور فى هذه المجلات على أنها سمة الطبقة الراقية ! ولهذا أثره النفسى الذى لا ينكر فى الإقدام على الطلاق .

ثالثا — الاضطراب الذى يصاحب فترات الانتقال ، ويكفى أن نذكر مظهرا واحدا من مظاهر هذا الاضطراب ، فى الصراع بين الفتاة المتعلمة وبين التقاليد الزوجية ، فهذه الفتاة تقفز قفزات سريعة لم تهيأ لها نفس الرجل ولا مستوى الحياة العائلية ، وتتعلق فى سلوكها بأذيال المرأة الأوربية الجامحة لا المرأة الأوربية المعتدلة ، وينتهى هذا الصراع غالبا بالطلاق لاستحالة الحياة فى جو من الاضطراب بين القديم والجديد .

يجب إذن أن نبحث العلة من أساسها فى صميم المجتمع حتى نصل إلى علاج شامل لا إلى مسكن وقتى قد يفيد فى بعض الحالات ، ولكنه لا يفيد فى جميع الحالات .

(٤)

ثم وضع معالى الوزير أصبعه على موطن الداء الحقيقى لجميع ما يقاسيه المجتمع المصرى اليوم من الانحلال الذى تظهر أعراضه فى الطفولة المشردة وتحطيم الأسرة ، والجهل والمرض ، وسائر الأعراض فقال :

" إن من أسباب تدهور الأخلاق فى مصر الفقر . وأهم أسبابه سوء توزيع الثروة ، فإن الثروة فى مصر موزعة توزيعا عجيبا ، لأن الذين يملكون ٥٥ ٪ من ثروة البلد هم ١٢٠٠٠ شخص ، وباقى الستة عشر مليونا يملكون ٤٥ ٪ من الثروة ...

"ولقد رأيت ضرورة معالجة هذا ، ولما كانت الدول الأخرى قد لجأت إلى حلول لا تتفق مع الشريعة الإسلامية ، كان لا بد من حل هذه المشكلة حلا آخر . وقد وجدت أن هناك ثلاثة ملايين فدان لم تزرع ، وأن لدى الحكومة ٣٠٠ ألف فدان تؤجرها لحسابها ، فاقترحت أن توزع هذه الأرض على الفقراء بواقع ٥ أفدنة لكل عائلة ، يقسط ثمنها على خمسين عاما . وقد أقرنى الوزراء على رأيى جزاهم الله عن الأمة خيرا ؛ فأصبح هذا عهدا لا بين وزارتى وبين الأمة ، بل بين الحكومة وبين الأمة .

"كما أننى رأيت ألا بد من ضرورة وجود نظام التأمين الاجتماعى ضد الشيخوخة والوفاة . فالعامل الذى يموت ويترك أسرة لا تدرى ما مصيرها بعده أو العامل الذى يترك العمل لكبر سنه كيف يعيش ؟ . إن هذا أمر من الظلم الاجتماعى تركه بدون علاج ، بل العدالة الإجتماعية تقضى بأن يكون فى مقدمة إصلاحاتنا الإجتماعية " .

يجب أن نقف طويلا أمام هذه الفقرات ، فالذى يقولها هو وزير مسئول فى وزارة قائمة ؛ ومعنى هذا أنها مصوغة فى القالب الدقيق ، وفى أضيق الحدود الممكنة ؛ فهى إذن وليدة ضغط التيار الإجتماعى الذى لا بد من تلبيته والاهتمام باتجاهاته .

نريد أن نقف أمام موضوع الضمانات الاجتماعية المقترحة فهذا معقول جدا فى الوقت الذى تتقدم فيه الحكومة الانجليزية بمشروع " بيفردج " ويتقدم فيه الرئيس روزفلت بمشروع التأمين الإجتماعى . فالعصر لم يعد يحتمل اتكاؤ فى الإصلاح الاجتماعى ، ولا بد من عمل واضح ملموس .

ونريد أن نقف أمام مسألة الأراضى الصالحة والأراضى التى يمكن إصلاحها . فأما عن الأولى فنحن نرجو أن توزع جميعها على صغار الفلاحين ، وألا يباح شراؤها لسواهم

بأى حال ، وأن توضع الضمانات التى تجعل هـذا قاعدة لسياسة دائمة لا تتأثر باختلاف الوزارات .

والحجة الوحيدة التى يتذرع بها بعض من يعيشون بعقلية القرون الماضية فى بيع هذه الأراضى لغير صغار الفلاحين أن هؤلاء يؤدون ثمنها على أقساط طويلة متباعدة ومصلحة الخزانة فى أن تبيعها بأثمان حاضرة ، وأنهم لا يستغلونها كما يستغلها كبار الملاك القادرون على الانفاق والاستغلال .

والشطر الأول من هذه الحجة لا يستحق المناقشة فى ضوء العقلية الاجتماعية الجديدة . فمصلحة الخزانة القريبة لا يجوز أن توزن بمصلحة ألوف العائلات التى ستنتقل من وضع اجتماعى إلى وضع آخر يتفق مع الرقى الاجتماعى .

والشطر الثانى له وجاهته ، ولكن هذا العيب ليس مستعصيا على العلاج ، ففى الوسع جعل التعاون اجباريا فى هذه الأراضى المستصلحة ، وإمداد فلاحيها المتعاونين بالسلف الزراعية فى صورة آلات زراعية وبذور وسماد بشروط هينة . وبذلك ندرك غرضين بل جملة أغراض . فنستغل هذه الأرض أحسن استغلال ، وننشر حركة التعاون ونظام المزارع الجماعية مع ثبوت حق الملكية الفردية ، ونصل إلى الغرض الاجتماعى الذى يرمى إليه التوزيع .

وأما الأراضى القابلة للاستصلاح فإن أمرها سيطول ، لأنها مرهونة بقدرة الخزانة على نفقات الاستصلاح . ولقد سمعت مرة لمعالى الوزير رأيا جريئا ولكنه سديد . سمعته يقول : إنه من الممكن عقد سلف كبيرة لاستصلاح هذه الأراضى التى تضاعف ثروة البلاد حين يتم استصلاحها .

فما الذى يمنع أن يوضع هذا الرأى موضع التنفيذ ؟ إن فى البلد الآن أكداسا من المال بسبب الظروف الاستثنائية ، فلو وضعت مشروعات تامة عن استصلاح الأراضى وطرحت فى السوق قروض داخلية لجذبت هذه الملايين المكدسة التى يخشى أن تفضى إلى حالة تضخم بل لو استدعى الحال أن تعرض قروض خارجية لكان الأساس صالحا أو قابلا للدراسة والتنفيذ على الأقل فى الحدود الاقتصادية المأمونة .

إن حالة تزايد السكان وتناقص الثروة تحتم علينا أن نفكر فى مثل هذه الحلول بجانب ما نفكر فيه من المشروعات الصناعية الأخرى . وثلاثة ملايين فدان جديدة تبدو كحلم من الأحلام ، ولكنه حلم مضىء فى ظلام هذا الفقر الذى نعانيه .